

وسائل الشيعة

[530] عمير، عن جميل بن دراج، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: إذا طلق الرجل المرأة فتزوجت ثم طلقها فتزوجها الأول ثم طلقها فتزوجت رجلاً ثم طلقها [فتزوجها الأول] (1) فإذا طلقها على هذا ثلاثاً لم تحل له أبداً. ورواه الكليني عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، وعن علي بن إبراهيم عن أبيه جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن دراج، عن أبي عبد الله (عليه السلام) وعن إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي عبد الله وأبي الحسن (عليهما السلام) (2). أقول: هذا محمول على المطلقة تسعاً للعدة، ويأتي ما يدل على ذلك في الطلاق (3). 12 - باب أن الأمة إذا طلقت طلفتين حرمت حتى تنكح زوجاً غيره وإن كانت تحت حر والحر لا تحرم حتى تطلق ثلاثاً وإن كانت تحت عبد (26269) 1 - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن زرارة، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: سألته عن حر تحت أمة أو عبد تحت حر كم طلاقها؟ وكم عدتها؟ قال: السنة في النساء في الطلاق، فإن كانت حرة فطلاقها ثلاثاً وعدتها ثلاثة أقراء، وإن كان حر تحت أمة فطلاقها تطليقتان، وعدتها قراءن. (1) اثبتناه من المصدر. (2) الكافي 5: 428 / 7، والسند الأوسط 5: 429 / 13. (3) يأتي في الباب 1 و 3 و 4، وفي الحديث 2 و 3 من الباب 6 وفي الباب 24 و 25 من أبواب أقسام الطلاق. الباب 12 فيه 3 أحاديث (1) الكافي 6: 167 / 1، وأورده في الحديث 2 من الباب 24 من أبواب أقسام الطلاق، وأورده في الحديث 1 من الباب 40 من أبواب العدد. (*)